منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

اليونسكو

خارطة الطريق

لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن

التعليم من أجل التنمية المستدامة

صدر في عام ٢٠١٤ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه – التقاسم بالمثل 3.0 IGO
(CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). ويقبل المستفيدون،
عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.
(http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar)

العنوان الأصلي: Roadmap for Implementing the Global Action Programme on Education for Sustainable Development
صدر في عام ٢٠١٤ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني
لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف/بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو
ولا تلزم المنظمة بشيء.

الصور:

p.17 © German Commission for UNESCO
p.19 © Shutterstock/Intellistudies
p.21 © Shutterstock/Diego Cervo
p.23 © UN Photo/United Nations in Montenegro
p.25 © UN Photo/Kibae Park

التنضيد الطباعي: Aurélia Mazoyer

طباعة: UNESCO

طبع في: فرنسا

ED-2014/WS/34

اليونسكو

خارطة الطريق

لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن

التعليم من أجل التنمية المستدامة

توطئة

تتطلب التحديات العالمية المطروحة اليوم والمترابطة فيما بينها استجابةً متجذرة في عمق إنسانيتنا الجماعية. أعتقد أن المخاطر والفرص التي نواجهها تدعو إلى إحداث تغيير نموذجي لا يمكن ترسيخه في مجتمعاتنا إلا من خلال التعليم والتعلّم. فبات هناك اعتراف متزايد بدور التعليم بوصفه عاملاً محفزاً لبناء مستقبل أفضل وأكثر استدامةً، مما أدى إلى إعلان عقد الأمم المتحدة العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥. وتعزّز هذا الالتزام حين تعهّدت الدول الأعضاء ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد نهاية العقد، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (ريو +٢٠).

وللاستفادة من الإنجازات وإحداث زخم جديد لدى اختتام عقد الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، أعدّت اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة لهذا العقد، برنامج عمل عالمياً بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. واستناداً إلى مشاورات واسعة النطاق وإسهامات مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، حظي البرنامج بموافقة المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١٣. ويرد هذا البرنامج في وقت كلّف فيه المجتمع الدولي باقتراح مجموعة جديدة من أهداف تنمية مستدامة ذات منحى عملي، وتتسم بطابع عالمي، وقابلة للتنفيذ بصورة شاملة. ومتابعةً للعقد، صمم برنامج العمل العالمي أيضاً بوصفه إسهاماً عملياً وملموساً في خطط التنمية والتعليم لما بعد عام ٢٠١٥.

ويقترن برنامج العمل العالمي بخارطة طريق مفصّلة لتنفيذه. وهو موجّه لجميع الجهات المعنية – من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والوسطين الأكاديمي والبحثي، والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تساهم في تيسير التعلّم والتدريب ودعمهما، ووصولاً إلى فرادى المعلّمين والدارسين. وتشرح خارطة الطريق هدف البرنامج وغاياته ومجالات العمل ذات الأولوية لضمان تحقيق التركيز الاستراتيجي والتزام الجهات المعنية، بالإضافة إلى إعداد استراتيجيات التنفيذ والرصد.

أتمنى لبرنامج العمل العالمي المزمع استهلاله خلال المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعقود في آيشي – ناغويا باليابان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، أن ينجح في تعبئة جهود مجموعة الجهات المعنية لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوفير الإرشادات العملية لتنفيذه الفعال. فلدينا جميعاً مصلحة كبيرة في نجاحه.

إيرينا بوكوفا
المديرة العامة لليونسكو،

جدول المحتويات

توطئة ٣

مقدّمة ٧

الغد الأفضل يبدأ اليوم ٨

من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى برنامج العمل العالمي ٩

رسم رؤية مشتركة ١٠

فهم التعليم من أجل التنمية المستدامة ١٢

خارطة الطريق ١٣

الهدف والغايات ١٤

مجالات العمل ذات الأولوية ١٥

الاستراتيجيات ٢٦

الموارد ٢٨

الرصد والتقييم ٢٩

الملحق ٣١

برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً
لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤
(أيّدته الدول الأعضاء في اليونسكو من خلال اعتماد القرار ٣٧/م ١٢) ٣٢

مقدّمة

الغد الأفضل يبدأ اليوم

يحدث التغيير السريع والشامل والطويل الأمد تغييراً غير مسبوق في بيئة الأرض، فيما تخضع المجتمعات لتحولات جذرية في بنيتها السكانية ونسيجيها الاجتماعي والاقتصادي. فلا الاتفاقات السياسية ولا المحفزات المالية ولا الحلول التكنولوجية كافية وحدها للتصدّي لتحديات التنمية المستدامة. وسيتطلب الأمر تغييراً إجمالياً في طريقة تفكيرنا وطريقة عملنا، أي إعادة التفكير في كيفية تعاطينا بعضنا مع بعض، وكيفية تفاعلنا مع النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها حياتنا. ومن أجل بناء عالم أكثر عدلاً وسلاماً واستدامةً، يجب أن يكون جميع الأفراد والمجتمعات مزودين بالمعارف والمهارات والقيم، وأن يتمتعوا كذلك بوعي معزّز من أجل إحداث هذا التغيير. وهنا يتجلى الدور الأساسي الذي يؤديه التعليم. فالغرض من التعليم من أجل التنمية المستدامة هو تحديد معالم مستقبل أفضل للجميع، ويجب أن يبدأ اليوم تنفيذ هذه المهمة.

> لا الاتفاقات السياسية ولا المحفزات المالية ولا الحلول التكنولوجية كافية وحدها للتصدّي لتحديات التنمية المستدامة.

من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى برنامج العمل العالمي

أطلق في عام ٢٠٠٥ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بغية تعزيز دور التعليم في ترويج التنمية المستدامة. وأسفر العقد عن حالات نجاح عديدة ينبغي تطبيقها على نطاق أوسع، فيما باتت اتفاقات دولية حكومية عديدة بشأن التنمية المستدامة تعترف بأهمية التعليم على النحو الواجب. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (ريو +٢٠)، وافق المجتمع الدولي على «تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية في التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة» (الفقرة ٢٣٣). وأدت اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة لتنفيذ العقد، دوراً بارزاً، إلى جانب شركائها، في تحقيق إنجازات العقد الأساسية.

هناك اعتراف دولي متنامٍ بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصراً مكوّناً للتعليم الجيد وميسّراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

وهناك اعتراف دولي متنامٍ بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصراً مكوّناً للتعليم الجيد وميسّراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. فاتفاق مسقط الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في عام ٢٠١٤ واقتراح أهداف التنمية المستدامة الذي أعدّه الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، كلاهما أدرجا التعليم من أجل التنمية المستدامة في الغايات المقترحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٣، أقرّ المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً للعقد (القرار ٣٧م/١٢، انظر الملحق). وبناءً على الإنجازات التي حققها العقد، يرمي برنامج العمل العالمي إلى استحداث أنشطة ملموسة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيز الأنشطة القائمة في هذا المجال. وتطلع خارطة الطريق هذه التي أيّدتها الدول الأعضاء في اليونسكو صانعي القرار والجهات المعنية والأطراف الفاعلة على برنامج العمل العالمي، وتقدم اقتراحات لتنفيذه، بالإضافة إلى تفاصيل بشأن الدور الذي تضطلع به اليونسكو.

رسم رؤية مشتركة

يشكل التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً من المناقشات الدولية بشأن التنمية المستدامة، التي تنمو من حيث النطاق والأهمية منذ ظهور تقرير «مستقبلنا المشترك» في عام ١٩٨٧ الذي قدم أول تعريف استخدم على نطاق واسع للتنمية المستدامة.

الالتزامات الدولية ذات الصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

١٩٨٧ **«مستقبلنا المشترك»** (تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧، ويعرف أيضاً باسم «تقرير برونتلاند») عرّف التنمية المستدامة بأنّها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها».

١٩٩٢ **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية** (قمة ريو، قمة الأرض)
عزز الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إجراء مناقشات دولية تناولت الدور الأساسي للتعليم والتدريب وتوعية الجمهور في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٠٠٢ **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (قمة جوهانسبورغ، ريو +١٠) أدرج اقتراح **إنشاء عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة** في خطة تنفيذ نتائج قمة جوهانسبورغ. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قراراً يقضي ببدء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢٠١٢ **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (ريو+٢٠) عقد المجتمع الدولي العزم على «تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة» (الفقرة ٢٣٣ من «المستقبل الذي نصبو إليه»).

٢٠١٣ **برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة**
الذي وافق عليه المؤتمر العام لليونسكو متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٠١٤ أدرج التعليم من أجل التنمية المستدامة في غايات **اتفاق مسقط** الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع وفي الاقتراح الخاص **بأهداف التنمية المستدامة** الذي اعتمده فريق العمل المفتوح العضوية.

٢٠١٤ **مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة** أطلق برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٠١٥ **المنتدى العالمي للتربية** (إنشون، جمهورية كوريا) يرتقب أن يراعي نتائج المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

أدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى الآن في أطر واتفاقيات عالمية عديدة مرتبطة بالمجالات الرئيسية للتنمية المستدامة.

تغير المناخ

المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرامج عملها

التنوع البيولوجي

المادة ١٣ من اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرامج عملها

الحد من مخاطر الكوارث

إطار عمل هيوغو لفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥:

بناء قدرة الدول والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث

أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

أنماط العيش المستدامة وبرنامج التعليم في إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ٢٠١٢-٢٠٢١.

فهم التعليم من أجل التنمية المستدامة

يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة قدرة الدارسين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتدابير مسؤولة تضمن سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع احترام التنوع الثقافي. ويندرج هذا التعليم في نطاق التعلّم مدى الحياة ويشكّل جزءاً مكوناً من التعليم الجيد. والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلّم ونتائجه، والنهج التربوي وبيئة التعلّم. ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع.

أبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة

مضامين التعلّم: إدماج القضايا الحساسة، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في المنهاج الدراسي.

بيئة التربية والتعلّم: تصميم نهوج تعليم وتعلّم بأسلوب تفاعلي ويركّز على الدارسين ويتيح التعلّم الاستكشافي وذا المنحى العملي والتحويلي. وإعادة النظر في بيئات التعلّم- الماديّة والافتراضية وعبر الإنترنت أيضاً- بغية حثّ الدارسين على العمل من أجل تحقيق الاستدامة.

نتائج التعلّم: تقديم حوافز للتعلّم وتعزيز المؤهلات الأساسية، مثل التفكير النقدي والمنهجي، واتخاذ القرارات بطريقة تشاركية، وتحمل المسؤولية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

التحول الاجتماعي: تمكين الدارسين، من أي فئة عمرية وفي أي نمط تعليمي، من تحويل أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه.

- تيسير عملية الانتقال إلى اقتصادات واجتماعات أكثر مراعاةً للبيئة.
  - تزويد الدارسين بالمهارات التي تخولهم شغر «وظائف خضراء».
  - تحفيز الناس على اعتماد أنماط عيش مستدامة.
- تمكين الناس من أن يكونوا «مواطنين عالميين» يشاركون في الأنشطة ويضطلعون بأدوار فاعلة، على الصعيدين المحلي والعالمي، بغية مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول لها، والتحول لاحقاً إلى مساهمين سباقين في بناء عالم يتسم بمزيد من العدل والسلام والتسامح والشمول والأمان والاستدامة.

خارطة الطريق

الهدف والغايات

يسهم برنامج العمل العالمي في تحقيق الرؤية التي ينص عليها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: «عالم يتمتع فيه الجميع بفرصة الاستفادة من التعليم وتعلّم القيم والسلوكيات وأنماط الحياة اللازمة لبناء مستقبل مستدام ولتحقيق تحولات اجتماعية إيجابية».

ويتمثل الهدف الشامل لبرنامج العمل العالمي في «حفز وزيادة العمل في كل مستويات ومجالات التعليم والتعلّم لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة».

وسيعتمد برنامج العمل العالمي نهجاً ذا شقين بغية مضاعفة وحفز العمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة: (١) إدماج التنمية المستدامة في التعليم و(٢) إدماج التعليم في التنمية المستدامة. وينطوي البرنامج على غايتين تتماشيان مع هذا النهج الشامل.

الغاية الأولى «إعادة توجيه التعليم لتتاح للجميع فرصة اكتساب المعارف، والمهارات، والقيم، والمواقف، التي تمكنّهم من المساهمة في التنمية المستدامة»

الغاية الثانية «تدعيم التعليم والتعلّم في جميع جداول الأعمال والبرامج والأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة»

ويهدف برنامج العمل العالمي إلى الإسهام إسهاماً ملموساً وعملياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتسق تنفيذ برنامج العمل العالمي اتساقاً كاملاً مع تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

سيولي برنامج العمل العالمي اهتماماً خاصاً للمجموعات التي تتعرض أكثر من غيرها لآثار تغير المناخ والتنمية غير المستدامة.

وتضطلع **الفتيات والنساء** بدور هام بوصفهنّ عناصر محرّكة للتنمية المستدامة. وعليهنّ المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد البرامج الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة مشاركةً كاملة. وسيساهم استهداف برنامج العمل العالمي للفتيات والنساء في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تسعى إلى معالجة الاستبعاد وعدم المساواة الممارسين بحقهنّ بصورة متواصلة، وذلك من خلال تعزيز قدرتهنّ، وتعزيز النمو الشامل والمستدام وفرص العمل اللائق في الوقت نفسه.

وتعدّ **الدول الجزرية الصغيرة النامية** من بين البلدان التي تأثرت أكثر من غيرها بتغير المناخ. وتواجه هذه البلدان ارتفاعاً في مستوى مياه البحر والحالات المناخية الحادة مثل الأعاصير الأشد قوة التي تشكل خطراً على السياحة والصيد البحري وغير ذلك من سبل العيش. فيجب ألا يراعي التعليم من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز الاستعداد للكوارث وغرس قيم الاستدامة من خلال التعليم فحسب، بل زيادة المشاركة الاقتصادية أيضاً في صفوف الطلاب والخريجين في سن العمل. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في عدد كبير من هذه الدول خصوصاً في صفوف الشباب وهو أمر مقلق جداً.

وتعدّ **أفريقيا** من القارات الأكثر تأثراً بتغير المناخ. ويتوقع أن تواجه القارة حالات جفاف متواترة وتصحّر وعواصف أشد من سابقاتها. ويرتفع مستوى مياه البحر في المناطق الساحلية المنخفضة، حيث يعيش غالباً عدد كبير من الفقراء، وهي أشد المناطق تعرضاً لتأثيرات تغير المناخ. ويمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساعد على تلبية حاجات هامة عديدة في المنطقة، لا سيما من خلال توفير أوجه تآزر أكبر بين المدرسة والمجتمع وضمان إعادة اتساق التعليم مع السياقات المحلية.

مجالات العمل ذات الأولوية

بغية تيسير تحقيق التركيز الاستراتيجي وتعزيز التزام الجهات المعنية، حدد برنامج العمل العالمي خمسة مجالات عمل ذات أولوية لإحراز تقدم في تحقيق جدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

مجال العمل الأول ذو الأولوية

المضي قدماً في السياسات: تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم والتنمية المستدامة على حد سواء، بغية إقامة بيئة ميسّرة لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة وإحداث التغيير المنهجي.

مجال العمل الثاني ذو الأولوية

تحويل بيئتي التعليم والتدريب: إدماج مبادئ الاستدامة في أنماط التعليم والتدريب.

مجال العمل الثالث ذو الأولوية

بناء قدرات المربّين والمدرّبين: تعزيز قدرات المربّين والمدرّبين لتوفير التعليم من أجل التنمية المستدامة بفعالية أكبر.

مجال العمل الرابع ذو الأولوية

تعزيز قدرات الشباب وتعبئتهم: تكثيف الأنشطة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في صفوف الشباب.

مجال العمل الخامس ذو الأولوية

تسريع وتيرة إيجاد الحلول المستدامة على الصعيد المحلي: تعزيز برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة وشبكات التعليم من أجل التنمية المستدامة المتعددة الأطراف.

مجال العمل الأول ذو الأولوية

المضي قدماً في السياسات

أكان الأمر يتعلق بتخفيض انبعاثات غازات الكربون أو رسم استراتيجية وطنية جديدة لتطوير المهارات الخضراء، ليست النهوج الحالية المتبعة في رسم السياسات شاملة بصورة كافية لتؤثر تأثيراً حقيقياً في معظم الحالات. فالتغيير المنهجي لن يحدث إلا بواسطة سياسات ملائمة ومتسقة تضطلع الوزارات بتصميمها، وذلك بالتشارك فيما بينها وبمشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأكاديميين والمجتمع المدني. وبدت الجهود المبذولة حالياً لإعداد السياسات بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة المرتكزة على نهوج مشتركة بين القطاعات ومتعددة الأطراف واعدة، لكن يتعين تنسيق هذه الجهود ودعمها.

أمثلة

- تدمج الحكومات الوطنية التعليم من أجل التنمية المستدامة في معايير الجودة الوطنية وأطر المؤشرات التي تحدد معايير نتائج التعلّم.
- تدمج الحكومات الوطنية، والبنوك الإنمائية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، التعليم من أجل التنمية المستدامة في اتفاقاتها العالمية بشأن التنمية المستدامة.

وتشمل **الأنشطة** المدرجة في مجال العمل ذي الأولوية هذا إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية والوطنية الخاصة بالتعليم والتنمية المستدامة. وتضطلع وزارات التربية والتعليم في العالم كلّه بمسؤولية كبيرة في ضمان استعداد نظم التعليم لتحديات الاستدامة القائمة والناشئة والاستجابة لها. ويشمل ذلك مجملة أمور، منها إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وفي معايير الجودة الوطنية، فضلاً عن إنشاء أطر مؤشرات ملائمة تضع المعايير الخاصة بنتائج التعلّم. وهناك حاجة إلى اعتبار التعليم من أجل التنمية المستدامة مساهماً هاماً في الجودة التعليمية وإدماجه في تدابير الجودة الخاصة بنظم التعليم الوطنية.

ولا يقضي التعليم من أجل التنمية المستدامة بتعزيز تلبية قطاع التعليم لمتطلبات التنمية المستدامة فقط، بل ينبغي أن يدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية والدولية الخاصة بأبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بدءاً بخطط إدارة الكوارث وانتهاءً بالاستراتيجيات الإنمائية القائمة على خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. كما يتعين أن يشكّل التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً منهجياً في أطر التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتشمل **النتائج المنشودة** التعليم من أجل التنمية المستدامة المدمج في أطر السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج والعمليات المتعلقة بالتعليم وبالتنمية المستدامة على المستويات دون الوطنية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

الجهات المعنية الأساسية في مجال العمل ذي الأولوية هذا هم راسمو السياسات في قطاعي التعليم والتنمية المستدامة.

أولاً وقبل كل شيء، يتعين على الجهات الرئيسية المعنية بالتعليم أن تضع سياسات وجداول أعمال لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مختلف عمليات القطاع وبناه. ويتعين على تلك الجهات المعنية تخصيص وتعبئة الموارد قصد تحويل تلك السياسات إلى أعمال، خصوصاً في بناء القدرات اللازمة على المستويين الوطني ودون الوطني.

ويدعى راسمو السياسات المعنيون بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتنوع البيولوجي، وغيرها من التحديات ذات الصلة بالاستدامة، إلى الاعتراف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة واعتماده بغية التصدي لهذه المشكلات. وبوسعهم استثمار جهودهم لدعم التنسيق والتعاون فيما بين الوزارات والتعاون المتعدد الأطراف، حيث يشكل التعليم جزءاً لا يتجزأ من المناقشات بشأن التنمية المستدامة.

وتضطلع منظمات المجتمع المدني، من قبيل جماعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والرابطات والاتحادات والمؤسسات، بدور هام في تعزيز سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة. فبوسعها حث الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة، أو تنفيذ مبادراتها الخاصة لاستكمال أعمال القطاع العام، مما يسد الفجوة بين السياسات والممارسة.

وأخيراً وليس آخراً، تشكل الهيئات الدولية الحكومية، والوكالات، والمؤسسات العاملة على جميع المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية عنصراً أساسياً في مجال العمل ذي الأولوية هذا. فينبغي لها أن تدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جداول أعمالها ومهامها الخاصة بالاستدامة. كما يتعين عليها أن تشجع الدول الأعضاء فيها على بذل الجهود من جانبها على المستوى القطري.

مجال العمل الثاني ذو الأولوية

تحويل بيئتي التعلّم والتدريب

ليس التعليم من أجل التنمية المستدامة مجرد مناداة بالتنمية المستدامة والتعليم بشأنها، بل هو أيضاً ممارسة للتنمية المستدامة. فتتيح بيئات التعلّم المستدامة، مثل المدارس الإيكولوجية أو حرم الجامعات المراعي للبيئة، للمربّين والدارسين على حد سواء إدماج مبادئ الاستدامة في ممارساتهم اليومية.

فإحداث التغيير في بيئتي التعلّم والتدريب لا يتعلق فقط بإدارة المرافق الماديّة بصورة أكثر مراعاة للاستدامة، بل أيضاً بتغيير الأخلاقيات وبنية الحوكمة في المؤسسة كلّها. ويدعو مجال العمل الثاني ذو الأولوية إلى تعزيز نهوج المؤسسة الشاملة فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس وغيرها من بنى التعلّم والتدريب.

أمثلة

- تعدّ المدارس خطّة استدامة خاصة بالمدارس بالتعاون مع المجتمع الأوسع نطاقاً.
- تدمج الجامعات الاستدامة في العمليات التي تجري في حرم الجامعات، والحوكمة، والسياسات، والإدارة.

وتشمل **الأنشطة** المدرجة في مجال العمل ذي الأولوية هذا تشكيل رؤية وإعداد خطة لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في البيئة التعليمية والتدريبية المخصصة لذلك، وبالتعاون مع المجتمع الأوسع نطاقاً. ويدعى قادة المؤسسات إلى اعتماد رؤية شاملة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، لا تركز على نقل المضمون بشأن التنمية المستدامة فحسب، بل على المشاركة في الممارسات الخاصة بالتنمية المستدامة أيضاً، بما يشمل اتخاذ تدابير للحد من الآثار الإيكولوجية السلبية التي تخلفها المؤسسات. كذلك، يعتبر التعاون بين مؤسسة التعلّم والتدريب والمجتمع المضيف هاماً.

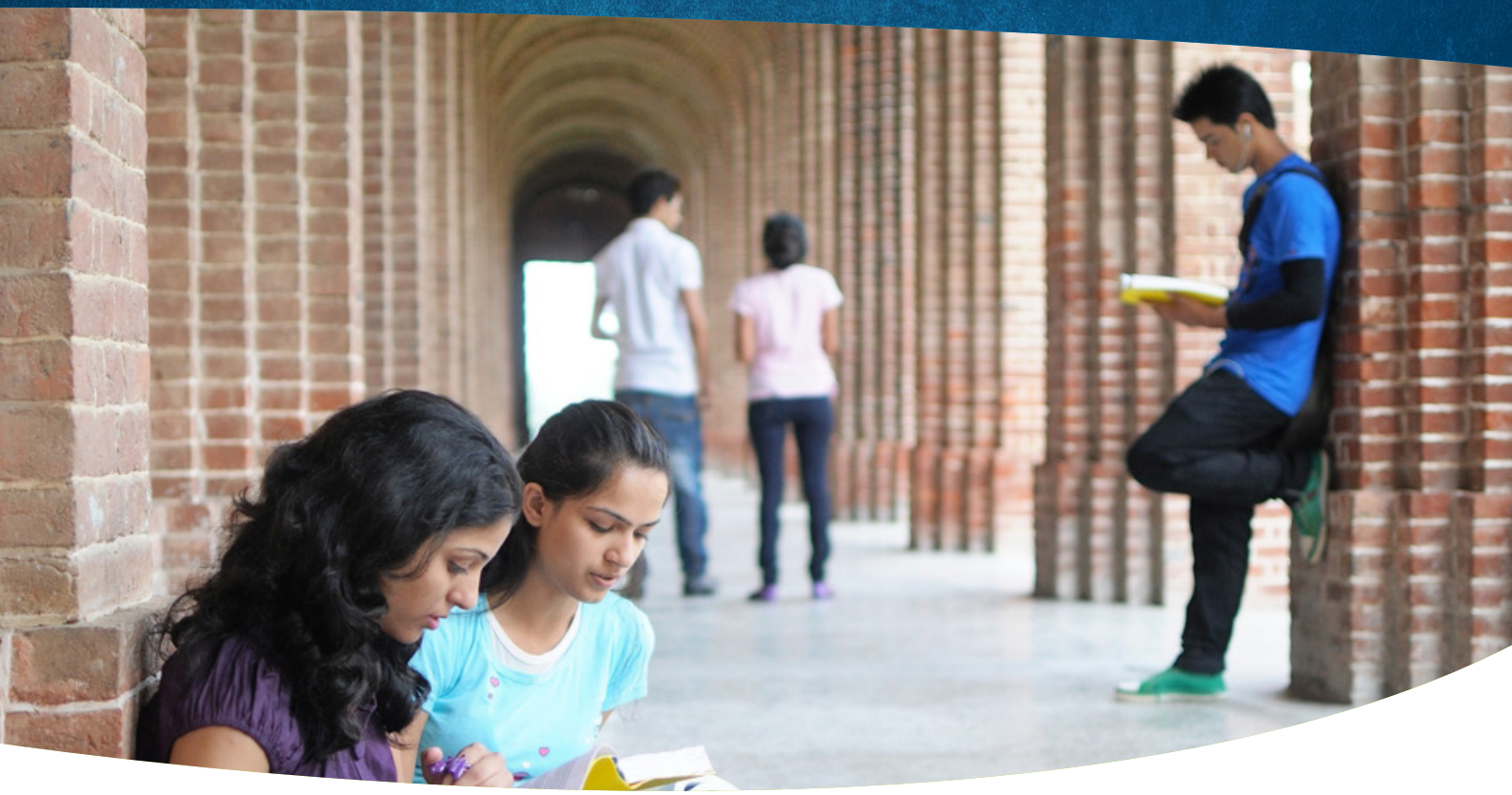

وتشمل **النتائج المنشودة** خطط أو استراتيجيات الاستدامة التي تنفّذها المدارس ومؤسسات التدريب الأخرى، ومنظمات القطاعين العام والخاص.

أما **الجهات المعنية الرئيسية** في مجال العمل ذي الأولوية هذا فتضم القادة والمديرين من جميع أنواع مؤسسات التعلّم والتدريب مثل مديري المدارس ومديري مراكز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ورؤساء الجامعات، وكليات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى مديري الشركات الخاصة. كما أن القادة في المجتمع، والوالدين، والدارسين، والمتدرّبين، يعتبرون شركاء هامين لتلك الجهات المعنية الأساسية.

مجال العمل الثالث ذو الأولوية

بناء قدرات المربّين والمدرّبين

يمثّل المربّون والمدربون عوامل تغيير قوية إذ يوفرون الاستجابة التعليمية للتنمية المستدامة. لكن لتتسنى لهم المساعدة على تحقيق الانتقال إلى مجتمع مستدام، عليهم أولاً أن يكتسبوا ما يلزم من معارف، ومهارات، ومواقف، وقيم. وعليهم أيضاً أن يتحلوا بالعزم والالتزام المطلوبين بغية معالجة قضايا التنمية المستدامة. ويتعلق مجال العمل ذو الأولوية الثالث هذا ببناء قدرات عوامل التغيير هذه بغية تيسير عملية تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

أمثلة

- تعدّ المدارس خطّة استدامة خاصة بالمدارس بالتعاون مع المجتمع الأوسع نطاقاً.
- تدمج الجامعات الاستدامة في العمليات التي تجري في حرم الجامعات، والحوكمة، والسياسات، والإدارة.

وتشمل **الأنشطة** المدرجة في مجال العمل ذي الأولوية هذا إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إعداد المعلّمين قبل بداية الخدمة وفي أثنائها، وإدماجه في التدريب في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي مدارس التعليم الابتدائي والثانوي، ومؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وفي المرحلة ما بعد الثانوية، بوسع مؤسسات التعليم العالي أيضاً إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التدريب ضمن الكليات، وذلك لتحسين قدرتها على تعليم قضايا الاستدامة وإجراء البحوث ذات الصلة بها والإشراف عليها. ويتعلق مجال عمل آخر ذو فائدة بتزويد برامج التطوير المهني المخصصة للمربين والمدربين وفريق العمل في مختلف المؤسسات الخاصة بمنظور خاص بالاستدامة.

وتشمل **النتائج المنشودة** جملة أمور، منها دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلّمين قبل بداية الخدمة وفي أثنائها (مثل معايير إجازة التدريب واعتماده تماشياً مع مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة المدمج ببرامج التدريب الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني)؛ وتعزيز قدرة مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بالمعلّمين والمدربين (مثل حلقات العمل الخاصة بالتعليم المهني من أجل التنمية المستدامة في الكليات).

وتشمل **الجهات المعنية الرئيسية** في مجال العمل ذي الأولوية هذا في المقام الأول المربين والمدربين الذين يقدمون التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الدارسين والمتدرّبين. وتتألف المجموعة الهامة الأخرى من المربين والمدربين العاملين في مؤسسات تعليم وتدريب المعلّمين والمدربين. كما يحتاج إلى الدعم فريق المدربين أو مديري الموارد البشرية العاملين في المنظمات العامة أو الخاصة، والمجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات. ويجب أن تتاح لهم فرص اكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجون إليها لتصميم برامج التعليم والتدريب وتقديمها إلى موظفيهم استناداً إلى مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وتمثل الكليات والجامعات جهات معنية هامة، خصوصاً الأساتذة في تخصصات إدارة الأعمال، والصحافة، والسياسات العامة، ودراسات التنمية، والعلاقات الدولية، وغيرها من الاختصاصات المعنية. فهي تؤدي دوراً حيوياً في توعية المهنيين في هذه المجالات بشأن قضايا الاستدامة، وفي فترة لاحقة، في إرشادهم في عمليات اتخاذ القرار بغية دعم التنمية المستدامة.

مجال العمل الرابع ذو الأولوية

تعزيز قدرات الشباب وتعبئتهم

الشباب هم محوريون في تصور مستقبل أكثر استدامة وتحديد معالمه، فهم يمثلون الجيل الذي يجب ألا يتحمل عواقب التنمية غير المستدامة اليوم فحسب، بل أيضاً ألا يحمل وزر التنمية غير المستدامة غداً. ويطالب الشباب في عدد كبير من البلدان الناشئة راهناً بمزيد من الفرص للتعبير عن رأيهم في تشكيل مجتمعاتهم. كما يمثل الشباب مجموعةً هامة في المجتمعات الاستهلاكية، وستحظى العادات التي يكتسبونها حالياً بتأثير كبير في أنماط الاستهلاك المقبلة. ويتمتع الشباب بالقدرة الكامنة لدفع التنمية المستدامة قدماً على نطاق أوسع وبصورة عاجلة.

أمثلة

- تطوّر الشراكات بين القطاعين العام والخاص تطبيقات مجانية للهواتف الذكية توفر معلومات بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط العيش المستدامة.
- تسهم منظمات الشباب ببناء تحالف عالمي للشباب بشأن أنماط العيش المستدامة.

أو تشمل **الأنشطة** المدرجة في مجال العمل ذي الأولوية هذا توفير الفرص للشباب لتسخير المنافع الهائلة الناتجة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما يشمل مواقع التواصل الاجتماعي، لا للتعلّم فحسب، بل أيضاً لإقامة الشبكات. وتضمّ النهوج الواعدة التعلّم الإلكتروني بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة ووسائل التواصل عبر الإنترنت، حيث يتسنى للشباب نشر أفكارهم وأنشطتهم المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعيش المستدامة. وتتطلب تعبئة الشباب على نطاق واسع من أجل تحقيق التنمية المستدامة تعزيز قدراتهم من خلال تزويدهم بمعلومات عن تأثيرات خياراتهم وأنشطتهم اليومية، والاستفادة من نزعتهم الإبداعية وإصرارهم من أجل التوصل إلى حلول ناجعة ومبتكرة وحلول بديلة.

وتشمل **النتائج المنشودة** توفير فرص تعلّم إلكتروني جيّد للشباب؛ ومشاركة الشباب في ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإعداد السياسات وتنفيذها على الصعيد المحلي، والوطني، والدولي؛ واستحداث مزيد من الأنشطة الموجّهة إلى الشباب في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وتضم **الجهات المعنية الرئيسية** الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة. وتشمل هذه الشريحة من العمر أكثر من مليار شخص في الوقت الراهن، وهي أكبر مجموعة على الإطلاق في مرحلة الانتقال إلى سن الرشد. ويعتبر الشباب، بمن فيهم الناشطون والقادة، مستفيدين ومحرّكين لمجال العمل ذي الأولوية هذا. وتشمل الجهات المعنية المنظمات التي تركز على الشباب وتلك التي يقودها شباب، فضلاً عن المؤسسات التي تخدم الشباب في القطاعين العام والخاص، انطلاقاً من وسائل الإعلام الجماهيرية والمنظمات الدينية إلى الحكومات المحليّة والوطنية.

مجال العمل الخامس ذو الأولوية

تسريع وتيرة إيجاد الحلول المستدامة على الصعيد المحلي

تحيط بنا من كل صوب ظواهر هامة تشكّل تحدياً للتنمية المستدامة، سواء أكانت متمثلة في تغير المناخ أم في الفقر الدائم. فالمدن التي تحتضن نصف سكان العالم والمؤهلة لاستيعاب معظم النمو السكاني في المستقبل، ستشكّل أكثر فأكثر مفتاح الحل لتحديات التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يمكن إيجاد حلول هامة عديدة للاستدامة في المجتمعات الريفية. أما المجتمعات المحلية، الحضري منها والريفي، فتعدّ إحدى القوى الأساسية الدافعة للتنمية المستدامة، والجهود التي تبذلها تستحق دعماً كبيراً.

أمثلة

- تنشئ السلطات المحلية مراكز محلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- يدمج قطاع الأعمال المحلي التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتشمل **الأنشطة** المدرجة في مجال العمل ذي الأولوية هذا تعزيز الشبكات المتعددة الأطراف على المستوى المحلي، وتحسين نوعية مراكز التعلّم والتعاون المحليّة. وثمة هدف هام يتمثل في تعبئة عدد كبير من الجهات المعنية الجديدة بحيث تشمل أوسع مجموعة ممكنة من الجهات المعنية. وتدعى السلطات المحلية والقادة المحليون إلى زيادة فرص التعلّم وتعزيزها في المجتمع بالسبل النظامية وغير النظامية وغير الرسمية. ومن الأساسي أيضاً تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدرته بوصفه عاملاً حاسماً من عوامل التغيير. وفوق كل شيء، سيعدّ هؤلاء الأعضاء والجهات المعنية تدابير وآليات لإيجاد حلول لتحديات الاستدامة التي تواجهها مجتمعاتهم المحلية.

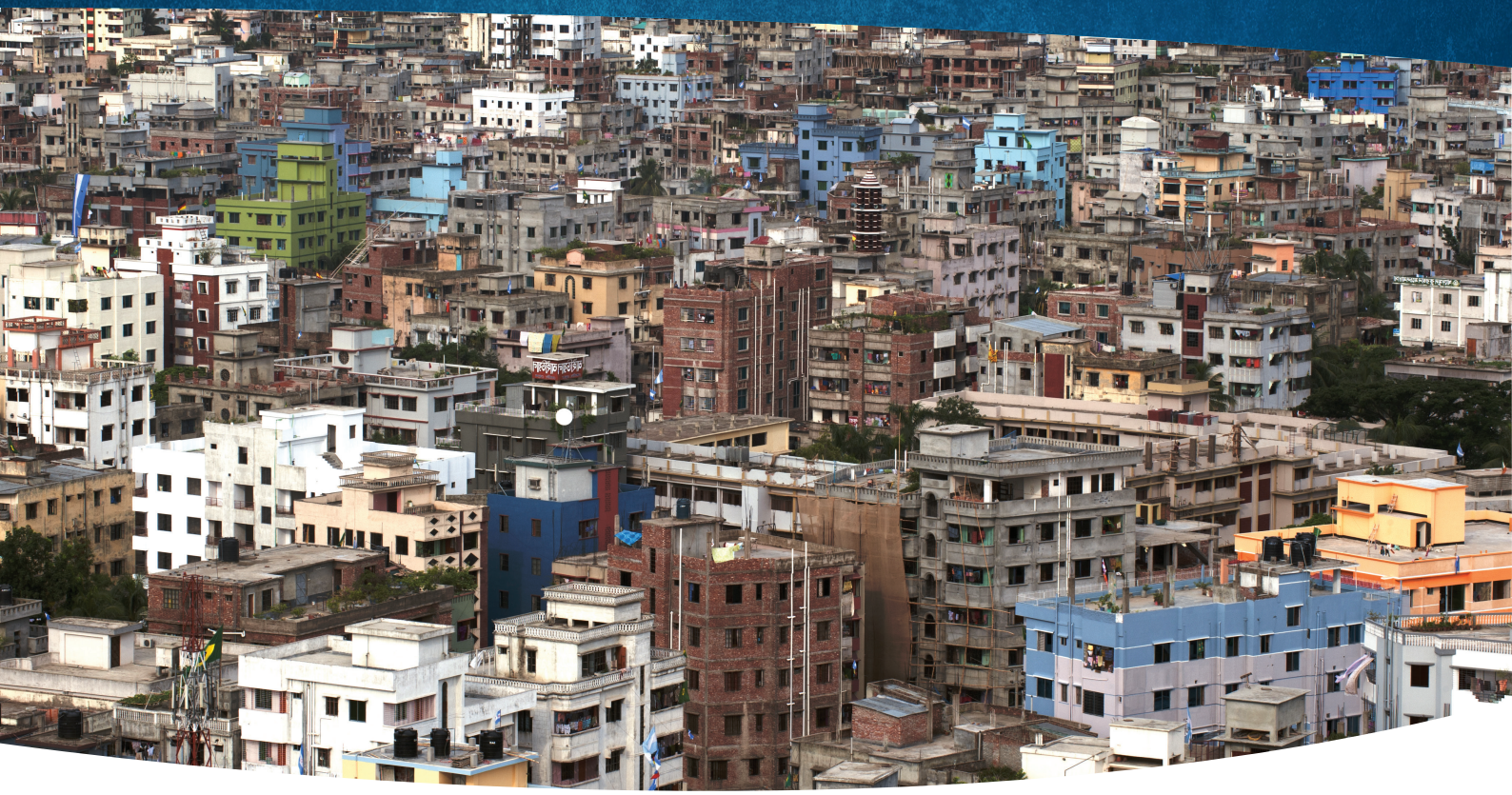

وتشمل **النتائج المنشودة** إدماج برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة وأبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات التي تجري في المجتمع المحلي. وينبغي زيادة عدد الشبكات المتعددة الأطراف على المستوى المحلي وتوسيع نطاق شبكات تلك الجهات المعنية من خلال إشراك طيف أوسع من الجهات المعنية.

وتضم **الجهات المعنية الرئيسية** السلطات العامة (مثل الحكام والمحافظين)، والجهات المحلية المعنية بالتعليم، مثل أعضاء مجالس إدارات المدارس وقادة مؤسسات التعليم (مديرو المدارس، ورؤساء الجامعات)، ومديري الشركات الخاصة، وممثلي المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات والمجموعات المعنية بالمحرومين والمهمشين، بالإضافة إلى الأفراد. وتؤدي وسائل الإعلام المحلية دوراً هاماً في تعبئة المجتمعات ونشر المعلومات والمعارف. كما يضطلع القطاع الخاص بدور أساسي في إنشاء مؤسسات مستدامة على الصعيد المحلي.

الاستراتيجيات

بناء زخم جديد

توجّه إلى جميع الجهات المعنية دعوة مفتوحة ***لاستهلال تنفيذ الالتزامات*** من أجل القيام بالتزامات طوعية أساسية لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج العمل العالمي. وستساعد التزامات استهلال التنفيذ هذه على إرساء قاعدة الالتزامات للانطلاق في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وستستند اليونسكو إلى بعض هذه الالتزامات من أجل إعداد برامج طليعية في إطار برنامج العمل العالمي بغية الحفاظ على الزخم الجديد الذي أحدثه تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

استغلال الشراكات

ستدعى الجهات المعنية التي تحظى بعلاقات واسعة النطاق والتي لها تأثير سياسي، أو الشركاء الأساسيون ، إلى الانضمام إلى ***شبكات الشركاء***. وسيشكل كل مجال عمل ذي أولوية شبكة شركاء. وسيتواصل الشركاء الأساسيون مع اليونسكو من أجل توليهم تنفيذ الأنشطة عبر تسخير خبرتهم التقنية أو قدرتهم على التواصل أو مواردهم المالية.

تشجيع قيام مجتمع عالمي للممارسة المهنية

سيتيح ***منتدى عالمي*** للجهات المعنية فرصة اللقاء بصورة منتظمة وتبادل الأفكار والخبرات والمعلومات. وسيشكل المنتدى منصة هامة لمناقشة القضايا المستجدة والاتجاهات والأفكار المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، فضلاً عن استهلال الجهود الترويجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما سيتم إنشاء مركز لتبادل المعلومات كي يتسنى للجهات المعنية تبادل المعلومات والمعارف، وتحديد الثغرات، وإعداد مبادرات مشتركة، وجمع الأموال، وبناء القدرات.

عرض الممارسات الجيدة

سيجري تحديد المبادرات والممارسات والنهوج والعمليات الابتكارية والفعالة التي تدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي، وإبرازها ونشرها على نطاق واسع من أجل تعزيزها. وستعرض هذه الأنشطة على الموقع الإلكتروني لفريق العمل العالمي لضمان إبرازها والاعتراف بها إلى أقصى الحدود، وستقدم تقارير لجمهوره ولبناه الإدارية. ويجري النظر في تخصيص ***جائزة تقدمها اليونسكو*** في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لمكافأة أفضل الممارسات من بين الممارسات الجيدة.

الآليات

على الصعيد الوطني

تدعى كل دولة عضو إلى وضع آلية تنسيق ملائمة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعيين ***جهة تنسيق وطنية*** خاصة بهذا التعليم. وستتواصل جهة التنسيق مع اليونسكو، فيما يتعلق بعملية الرصد وإعداد التقارير بشأن أداء البلدان في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وتشجّع اليونسكو الحكومات على تحديد أهداف وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة كما يلزم، استناداً إلى الشروط والتطلعات الوطنية. وينبغي أن تتماشى هذه الأهداف مع الأهداف المدرجة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن للاستراتيجيات الأربع التي أرسيت على الصعيد العالمي – أي إحداث زخم من خلال الدعوة إلى الالتزام، وتعزيز أوجه التآزر في الشراكات، وإنشاء منابر لتبادل المعلومات والأفكار، والاعتراف بالممارسات الجيدة والمبادرات والمكافأة عليها – أن تُعتمد على الصعيد الوطني بغية التحفيز على القيام بمبادرات وطنية. وستضطلع اللجان الوطنية لليونسكو بدور هام في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي

ستشكّل اليونسكو أمانة ***لبرنامج العمل العالمي*** في مقرّ المنظمة في باريس من أجل ضمان الإدارة والتنسيق لبرنامج العمل العالمي على الصعيد العالمي، بما يشمل توفير الإرشاد الاستراتيجي لتنفيذ برنامج العمل العالمي. وستوفر شبكات اليونسكو الميدانية على الصعيد العالمي التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال التواصل مع الهيئات والمؤسسات المعنية. وستتعاون أمانة برنامج العمل العالمي وشبكة اليونسكو الميدانية في المناطق وفي المناطق الفرعية تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها، وستطلب منهم النصح والدعم وتعقد معهم الشراكات. وستكون الأمانة مسؤولة أيضاً عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد العالمي وإعداد التقارير في هذ الشأن.

وفي عام ٢٠١٥، ستضمن اليونسكو مراعاة التعليم من أجل التنمية المستدامة مراعاةً كاملة في إعداد «إطار العمل» لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ الذي سيعتمد في المنتدى العالمي للتربية في عام ٢٠١٥ في إنشون (بجمهورية كوريا). وستساعد اليونسكو أيضاً في تأمين الربط بين عمليتي الرصد وإعداد التقارير فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبرنامج العمل العالمي.

وسيشكل الشركاء الأساسيون، بمن فيهم شبكات الشركاء في مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية حلفاء هامين لليونسكو، وبوسعهم تحديد شركاء آخرين للعمل معهم. وينتظر من الشركاء الأساسيين القيام بمبادرات في مجال العمل ذي الأولوية الذي يقع عليه الخيار. وستدمج اليونسكو أنشطتهم في التقارير المعدّة بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما سيبذل الشركاء الأساسيون جهوداً لجمع الأموال من أجل تنفيذ أنشطتهم الفردية وتلك التي ينفذونها مع شركائهم، كما سيساهمون في إجراء البحوث في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بغية دعم التقدم المحرز في كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية.

الموارد

ستوفر الجهات المعنية مواردها الخاصة لتمويل أنشطتها التي تهدف إلى دعم برنامج العمل العالمي، سواء أكانت الجهة المعنية حكومة أم منظمة مجتمع مدني أم شركة خاصة أم فرداً. وبما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس برنامجاً هامشياً وإنما برنامج يعالج الشواغل المرتبطة بالتعليم والتنمية المستدامة، تشجّع الجهات المعنية على تحديد الفرص من أجل جمع الأموال لتمويل مبادراتها من خلال استعمال الآليات والفرص الموجودة لتمويل التعليم أو التنمية المستدامة، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم ومرفق البيئة العالمية. وتشمل آليات التمويل الأخرى الموجودة الآليات المالية التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مثل الصندوق الخاص لتغير المناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف) والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش.

وستوفر اليونسكو الموارد المتاحة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لدعم أمانة برنامج العمل العالمي وبرامجها الطليعية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وستتم تعبئة شبكات اليونسكو القائمة، لا سيما شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وكراسي اليونسكو الجامعية، والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، والشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي، وذلك لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي.

الرصد والتقييم

سيتم رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي وإعداد تقارير بشأنه بصورة منتظمة على صعيد عالمي. وستحدد الأهداف والمؤشرات المرجعية بالتشاور مع الجهات المعنية والخبراء المعنيين، وبالاستناد إلى المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٤ في آيشي-ناغويا (اليابان). وسترتكز هذه المؤشرات التي تشكل جزءاً مكوناً من برنامج العمل العالمي على الأهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي التي وافقت عليها الدول الأعضاء في اليونسكو في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام.

وخلال إعداد الغايات والمؤشرات العالمية الخاصة بكل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية، سيتم التركيز بصورة خاصة على ما يلي:

- زيادة عدد البلدان التي دمجت التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتعليم والتنمية المستدامة (مجال العمل الأول ذو الأولوية)؛
- وزيادة عدد مؤسسات التدريب والتعليم التي اعتمدت نهج المؤسسات الشامل (مجال العمل الثاني ذو الأولوية)؛
- وزيادة عدد مؤسسات تدريب وإعداد المعلمين والمدربين التي أدمجت التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامجها (مجال العمل الثالث ذو الأولوية)؛
- وزيادة عدد المبادرات التي يضطلع بها الشباب في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (مجال العمل الرابع ذو الأولوية)؛
- وزيادة عدد المبادرات المحلية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (مجال العمل الخامس ذو الأولوية).

وستتماشى عملية الرصد والتقييم على الصعيد العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي، بما يشمل المؤشرات وإعداد التقارير الكمية والنوعية، مع عملية الرصد والتقييم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، ستسعى اليونسكو وشركاؤها إلى تحسين قاعدة الأدلة للتعليم الفعال من أجل التنمية المستدامة.

وستضطلع الحكومة الوطنية بمسؤولية إجراء الرصد والتقييم على المستوى القطري. وتدعى هيئة التنسيق الوطنية إلى المساعدة في ضمان اتساق عمليات تحديد الأهداف الوطنية مع الأهداف العالمية، حسب الاقتضاء. كما تدعى هيئة التنسيق إلى استخراج البيانات والمعلومات الوطنية للإفادة منها في التحليل العام.

وهناك سبع مراحل أساسية ينبغي بلوغها خلال تنفيذ هدف برنامج العمل العالمي على مدى السنوات الخمس المقبلة بحلول عام ٢٠١٩: الانتهاء من إطار الرصد العالمي؛ وتشكيل شبكات الشركاء؛ وتدشين مركز لتبادل المعلومات في عام ٢٠١٥؛ وتنظيم المنتدى العالمي الأول؛ وإعداد تقرير عند منتصف المدة في عام ٢٠١٧؛ وتنظيم المنتدى العالمي الثاني؛ ونشر التقرير الختامي للمرحلة الأولى في عام ٢٠١٩.

الملحق

برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤

(أيّدته الدول الأعضاء في اليونسكو من خلال اعتماد القرار ٣٧/م ١٢)

المقدمة

١ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فقط عن طريق الاتفاقات السياسية أو الحوافز المالية أو الحلول التكنولوجية. فالتنمية المستدامة تقتضي تغيير الطريقة التي نفكر ونتصرف بها. ويؤدي التعليم دوراً حاسماً في إحداث هذا التغيير. ولذلك، فإن المطلوب هو بذل الجهود على جميع المستويات لتسخير كامل الإمكانيات التي ينطوي عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة وتحسين فرص التعلم التي توفرها التنمية المستدامة للجميع. ويسعى برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعميم هذه الجهود. ويُعرض في هذه الوثيقة إطار برنامج العمل العالمي.

٢ - إن الدور الهام الذي يؤديه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة أمر مسلم به منذ عهد طويل. فيتمثل أحد أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في النهوض بالتعليم وفي إعادة توجيهه، وقد اعتُمد جدول الأعمال هذا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيروا بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وخُصص الفصل ٣٦ منه لمسألة "تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب". وركّز العديد من المبادرات المتخذة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) على إعادة توجيه التعليم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم إعلان هذا العقد في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢. وتتطرق أيضاً إلى التعليم أبرز ثلاث اتفاقيات مما يسمى باتفاقيات ريو دي جانيرو، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢) والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (١٩٩٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤).

٣- وفي إطار الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأعضاء «على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة». ويستجيب برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لهذا الاتفاق ويشكّل متابعة لعقد الأمم المتحدة. وقد أُعد استناداً إلى مشاورات مستفيضة وإلى المساهمة التي قدمتها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة. ويهدف البرنامج في الوقت ذاته، باعتباره متابعة لعقد الأمم المتحدة، إلى الإسهام إسهاماً ملموساً وفعلياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - ونجح عقد الأمم المتحدة في التوعية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي حشد جهات فاعلة من كل أنحاء العالم، فأنشأ منتدى للتعاون الدولي، وتمكّن من التأثير على السياسات، وساهم في تنسيق عمل الجهات الفاعلة على المستوى الوطني، وأنتج عدداً كبيراً من المشروعات المرتبطة بالممارسات الجيدة الملموسة في جميع مجالات التعليم والتعلم. ولكنه مازال في الوقت نفسه يواجه تحديات جمة: فالأنشطة المنجزة بنجاح في إطار التعليم

من أجل التنمية المستدامة تتخطى في غالب الأحيان الجداول الزمنية المحددة لها وتملك ميزانية محدودة؛ وفي كثير من الأحيان، لا توجد بين السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة روابط وطيدة؛ كما أن هناك ضرورة لإتمام دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأنشطة المنفذة في إطار جداول الأعمال الخاصة بالتعليم والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح حل التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة أكثر إلحاحاً منذ بدء العقد، وبرزت شواغل جديدة مثل ضرورة تعزيز المواطنة العالمية. وبالتالي، يتعين زيادة التدابير المتخذة لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

المبادئ

٥ - يشمل برنامج العمل العالمي السياسات والممارسات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويُفترض أن يمتثل التعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار برنامج العمل العالمي هذا، للمبادئ التالية:

(أ) يوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة لكل إنسان فرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ومن اتخاذ قرارات مستنيرة وتدابير مسؤولة تضمن سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

(ب) ويتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراج القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في عمليتي التعليم والتعلم، كما يتطلّب استخدام أساليب تجديدية للتعليم والتعلم تكون قائمة على المشاركة وتؤدي إلى تمكين المتعلمين وإلى تحفيزهم على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وينمّي التعليم من أجل التنمية المستدامة مهارات من قبيل التفكير النقدي، وفهم النظم المعقدة، وتخيّل السيناريوهات التي قد تطرأ مستقبلا، واتخاذ القرارات باتباع أسلوب تشاركي وتعاوني.

(جـ) ويرتكز التعليم من أجل التنمية المستدامة على نهج للتعليم قوامه احترام الحقوق. ويسعى إلى توفير تعليم وتعلم يتمتعان بنوعية جيدة ومضمون ملائم لعصرنا هذا.

(د) وينطوي التعليم من أجل التنمية المستدامة على قدرة تحويلية إذ يرمي إلى إعادة توجيه المجتمعات نحو التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الأمر في نهاية المطاف إعادة توجيه النظم والهياكل التعليمية، وإعادة تأطير عمليتي التعليم والتعلم. ويتدخل التعليم من أجل التنمية المستدامة في صميم عمليتي التعليم والتعلم، فلا يمكن اعتباره من الأمور الهامشية للممارسات المتبعة حالياً في مجال التعليم.

(هـ) ويرتبط التعليم من أجل التنمية المستدامة بالأسس البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وذلك بطريقة متكاملة ومتوازنة وشاملة. ويرتبط بالمثل بخطة شاملة للتنمية المستدامة ترد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ وتتضمن جملة أمور من بينها قضايا متشابكة تتمثل في الحد من الفقر، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيئي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويستجيب التعليم من أجل التنمية المستدامة للخصوصيات المحلية ويحترم التنوع الثقافي.

(و) ويشمل التعليم من أجل التنمية المستدامة التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي والتعليم مدى الحياة من الطفولة المبكرة حتى عمر متقدم. وبالتالي، فهو يتضمن أيضاً في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي تُبذل لتحقيق التنمية المستدامة أنشطة تدريبية وأنشطة لتوعية الجمهور.

(ز) ويسعى «التعليم من أجل التنمية المستدامة»، وهو المصطلح المستخدم لتحديد برنامج العمل العالمي هذا، إلى احتواء جميع الأنشطة المتماشية مع المبادئ المذكورة أعلاه بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة تطلق على نفسها تسمية «التعليم من أجل التنمية المستدامة» أو تسميات أخرى - تتوقف على تاريخها أو سياقها الثقافي أو المجالات المحددة التي توليها الأولوية - من قبيل التعليم البيئي أو التعليم من أجل الاستدامة أو التعليم العالمي أو التعليم الإنمائي أو غير ذلك.

الهدف والغايات

٦ - يتمثل الهدف العام لبرنامج العمل العالمي في حفز وزيادة العمل على كل مستويات ومجالات التعليم والتعلّم لتعجيل خطى التقدم صوب التنمية المستدامة. وينقسم هذا الهدف العام إلى غايتين محددتين، تتصل أولاهما اتصالاً مباشراً بقطاع التعليم في حين تتخطى الثانية هذا القطاع، وتتمثلان في ما يلي:

(أ) إعادة توجيه التعليم والتعلّم ليحظى كل فرد بفرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) وترسيخ عملتي التعليم والتعلّم في جميع الخطط والبرامج والأنشطة التي تعزّز التنمية المستدامة.

مجالات العمل ذات الأولوية

٧ - يركّز مشروع برنامج العمل العالمي على خمسة مجالات عمل ذات أولوية بهدف ضمان تحقيق التركيز الاستراتيجي والتزام الجهات المعنية. وتُعتبر مجالات العمل ذات الأولوية هذه، التي تعتمد على التجارب الناجحة والتحديات و«الأعمال التي لم تنته بعد» في عقد الأمم المتحدة، بنوداً أساسية لحفز التقدم في خطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي حين يتم التشجيع على إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في كل مستويات ومجالات التعليم والتنمية المستدامة، تركّز الأنشطة المنفذة في إطار برنامج العمل العالمي هذا، بشكل خاص، على المجالات والأهداف الاستراتيجية التالية:

دعم السياسات

٨ - إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية والوطنية المتصلة بالتعليم والتنمية المستدامة: فالبيئة السياسية الممكِّنة في غاية الأهمية لحشد التعليم والتعلّم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز إجراءات التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي والتعلم. وينبغي أن ترتكز السياسات الملائمة والمتسقة على عمليات تشاورية وأن تُصمَّم بتنسيق مشترك بين الوزارات والقطاعات وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية أيضا. ويتطلّب وضع وتمكين السياسات البيئية، التي يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ، القيام خاصة بما يلي:

(أ) إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة، بصورة منهجية، في السياسات التعليمية التي تغطي قطاع التربية بأكمله أو جزءاً منه. وهذا يتضمن دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والمعايير الوطنية للجودة وأطر المؤشرات التي تحدد معايير نتائج التعليم. وهذا يتضمن أيضاً دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة، كعنصر مهم، في جداول الأعمال الدولية للتعليم.

(ب) وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة، بصورة منهجية، في السياسات المتصلة بالتحديات الأساسية للتنمية المستدامة. وهذا يتضمن إبراز دور التعليم والتعلم في السياسات الوطنية المرتبطة باتفاقيات ريو الثلاث، بما يتماشى مع الدور الهام الذي أناطته هذه الاتفاقيات بمسائل الاتصال والتعليم والتدريب وتوعية الجمهور. وهذا يشمل دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جداول الأعمال الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

(جـ) وجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة عنصراً منهجياً في أطر التعاون الإنمائي الثنائية أو المتعددة الأطراف.

نهوج المؤسسة برمّتها

٩ - *تعزيز نهوج المؤسسة برمّتها فيما يتصل بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات.* ولا تفرض نهوج المؤسسة برمتها، أو النهوج المعتمدة على نطاق المؤسسة، إعادة توجيه مضمون التعليم ومنهجية التدريس فحسب، وإنما تفرض أيضا إدارة حرم المؤسسة المعنية ومرافقها بما يتماشى مع التنمية المستدامة، فضلاً عن ضمان تعاون المؤسسة مع الجهات المعنية بالتنمية المستدامة ضمن المجتمع. وقد حُقِّقت نجاحات خاصة في هذا المجال على صعيد التعليم العالي والمدارس الثانوية، إلاّ أنّ على هذه النجاحات أن تُعزَّز وتوسَّع لتشمل مستويات وأنواع تعليم أخرى، بما في ذلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم غير النظامي للشباب والكبار. ويقتضي تعزيز نهوج المؤسسة برمتها، بوجه خاص، ما يلي:

(أ) تنظيم عملية على نطاق المؤسسة تتيح لكل الجهات الفاعلة – أي القادة والمعلمين والمتعلمين والإدارة – وضع رؤية وخطة مشتركتين ترميان إلى إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المؤسسة بأسرها.

(ب) ودعم المؤسسة على الصعيد التقني لإعادة توجيه أعمالها، ومنحها مساعدات مالية للغاية ذاتها إذا كان الأمر ممكناً وضرورياً. وقد يتضمن هذا تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة التي اتُبعت في هذا الصدد، وتوفير التدريب على الريادة والإدارة، ووضع مبادئ توجيهية، فضلا عن إجراء بحوث متصلة بهذا الشأن.

(جـ) وحشد الشبكات ذات الصلة القائمة بين المؤسسات، وتعزيزها من أجل تيسير تدابير الدعم المتبادل، مثل تعلّم نهج المؤسسة برمتها عن طريق النظراء، ومن أجل إبراز هذا النهج والترويج له بوصفه نموذجا يُمكن تعديله بحسب المؤسسة.

المربون

١٠- تعزيز قدرات المربّين والمدرّبين والأشخاص الآخرين المعنيين بالتغيير لضمان اضطلاعهم بدور الميسّرين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويشكل المربّون إحدى أهم القوى الدافعة نحو دعم التغيير على الصعيد التربوي وتسهيل التعلّم من أجل التنمية المستدامة. وبالتالي، تبرز حاجة ملحة إلى بناء قدرات المربّين، فضلا عن المدرّبين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بالتغيير، فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بتحقيق التنمية المستدامة وبتوفير منهجية التعليم والتعلّم الملائمة. وهذا يقتضي بوجه خاص ما يلي:

(أ) إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية إعداد وتدريب المعلمين الذي يدرّسون في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المدارس الابتدائية والثانوية، قبل الخدمة وأثناءها، فضلاً عن المعلمين والأشخاص الميسّرين المنخرطين في التعليم غير النظام وغير الرسمي. وقد يبدأ ذلك بإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في موضوعات محددة، إلا أن هذا الأمر سيقود في نهاية المطاف إلى إدخال التعليم من أجل التنمية المستدامة كموضوع يتخلل شتى المجالات. وهذا يتضمن توفير دورة تدريبية إلى المدراء تتناول التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ب) وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إعداد وتدريب المعلمين والمدرّبين المنخرطين في التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك قبل الخدمة وأثناءها. وهذا يتضمن بناء القدرات فيما يخص طرق الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمهارات المرتبطة بالوظائف المراعية للبيئة.

(جـ) وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التدريب الجامعي الذي توفره مؤسسات التعليم العالي، وذلك من أجل تحسين قدرتها على تلقين القضايا المرتبطة بالاستدامة، وعلى إجراء بحوث جامعة للتخصصات تتبع نهجاً يتوخى إيجاد الحلول وعلى الإشراف عليها، وعلى الاسترشاد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وبقضايا التنمية المستدامة أثناء وضع السياسات.

(د) وتحسين طريقة إدماج القضايا المستقبلية التي تطرحها التنمية المستدامة - ومن بينها على سبيل المثال كفاءة الموارد ومسؤولية المجتمعات والشركات - في التعليم على مستوى الدراسات العليا وفي أنشطة بناء القدرات والأنشطة التدريبية الموجهة إلى صانعي القرار، والموظفين العموميين، وأعضاء قطاع الأعمال، والمهنيين العاملين في مجالي الإعلام والتنمية، فضلاً عن الأخصائيين العاملين في قطاعات أخرى وعلى موضوعات أخرى مرتبطة بالتنمية المستدامة. وهذا يتضمن جملة أمور من بينها استحداث برامج «درّب المدرّبين» المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم المخصص لإعداد الموظفين الإداريين، ومواءمة برامج تدريب الموظفين المنظّمة داخل الشركات الخاصة مع قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الشباب

١١- دعم الشباب بوصفهم عوامل للتغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة. فللشباب حصة كبيرة في رسم مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة. وإضافة إلى ذلك، يشكل الشباب اليوم أكثر فأكثر قوى محركة للعمليات التربوية، وبخاصة في مجالي التعلّم غير النظامي وغير الرسمي. أما دعم الشباب كعوامل للتغيير بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، فيتطلب بوجه خاص ما يلي:

(أ) تعزيز الفرص المتاحة للشباب، في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة، للحصول على تعلم غير نظامي وغير رسمي يجعل الدارس محور التدريس. وهذا يتضمن إيجاد وتعزيز الفرص المتاحة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة للتعلم بالوسائل الإلكترونية والأجهزة المنقولة.

(ب) وجعل مهارات التشارك، التي تمكّن الشباب من التصرف كعوامل تغيير في عمليات التنمية المستدامة العالمية والوطنية والمحلية، محط تركيز برامج التعليم النظامي وغير النظامي المنفذة سواء في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة أو خارج هذا الإطار.

المجتمعات المحلية

١٢- *تسريع عملية البحث عن حلول للتنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة.* فغالباً ما توضع حلول فعالة وابتكارية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. ويؤدي الحوار والتعاون القائمان على تعدد الأطراف دوراً أساسياً في هذا المجال، وذلك مثلا فيما بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والتعليم ومؤسسات البحوث والمواطنين. ويدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة التعلّم المتعدّد الجهات ومشاركة المجتمع المحلي، كما يربط المستوى المحلي بالمستوى العالمي. وتدفع التعبئة العامة التي يشهدها التعليم والتعلم من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز التدابير المتخَّذة على الصعيد المحلي. وهذا يقتضي بوجه خاص ما يلي:

(أ) استحداث شبكات محلية تيسر التعلّم المتعدد الجهات من أجل التنمية المستدامة، وتشغيل هذه الشبكات وتحسينها. وهذا يتضمن تنويع الشبكات القائمة حالياً وتوسيع نطاقها بغرض إدخال مزيد من الجهات الفاعلة الجديدة بما فيها مجتمعات السكان الأصليين.

(ب) وتعزيز الدور الذي تؤديه السلطات والحكومات المحلية في توفير فرص التعلم من أجل التنمية المستدامة. وهذا يتضمن عند اللزوم دعم إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي على المستوى المحلي، فضلاً عن إتاحة ودعم فرص التعلم غير النظامي وغير الرسمي الموفرة في مجال التنمية المستدامة إلى جميع أعضاء المجتمع.

التنفيذ

١٣- يتوقَّع أن يُنفَّذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وتُشجَّع جميع الجهات المعنية على تنفيذ أنشطة في إطار مجالات العمل ذات الأولوية الخمسة. وتقع هذه المسؤولية بوجه خاص على عاتق حكومات الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية وأوساط البحث، ومؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات المعنية التي تُيسِّر التعلّم وتدعمه، والمعلّمين والدارسين الأفراد، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية. ويُتوقَّع أن ترد مساهمات من الجهات المعنية في مجال التعليم والتنمية المستدامة على حدّ سواء. وإذ يستجيب برنامج العمل العالمي لطلبات الاعتماد على بنية تنظيمية مخففة على الصعيد الدولي وضمان المرونة فيما يتصل بالتنفيذ وبتحديد الأهداف على الصعيد الوطني، فإنه سوف يُنفَّذ أساساً بطريقة لامركزية.

١٤- وتيسيراً لعملية التنفيذ، سيتم تحديد شركاء أساسيين لكل من مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية لبرنامج العمل العالمي، وسيُلتمس التزام هؤلاء الشركاء بأنشطة محددة تُنفّذ في إطار كلّ مجال من المجالات ذات الأولوية. وهذه الأنشطة، التي يتعيّن أن تقترن بجداول زمنية محددة وغايات ملموسة، يُتوقّع أن تحفّز أنشطة إضافية تُنفِّذها جهات فاعلة أخرى. وسيقام منتدى تنسيقي للشركاء الأساسيين في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية. وسيجري حشد البحوث المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، لدعم التطورات المحرزة في إطار كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية. وهذا يتضمن البحوث التي تتناول النهوج الابتكارية المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٥- وبالاستناد إلى خبرات وتجارب عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، يُشجَّع إنشاء آليات تنسيق وطنية أو الاستمرار حسب الاقتضاء في الاعتماد على الآليات الناجحة التي أنشئت في ظل العقد. ويُطلب من كل دولة عضو تعيين جهة اتصال وطنية لهذه الغاية. وسيُحتفظ بالآلية المعنية بالتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. ومن خلال الآليات المشتركة بين الوكالات وغيرها من الآليات الملائمة، سيتم السعي إلى تحقيق الاتساق التام مع العمليات والخطط الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

١٦- وسيتم الإبقاء على أمانة البرنامج [الملقاة على عاتق اليونسكو، على أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر] وستتولى المهام الرئيسية التالية: تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق عقد الشراكات؛ ورصد التقدم المحرز على المستوى العالمي؛ وتوفير مركز تستخدمه الأطراف الفاعلة الأساسية لتبادل المعلومات والممارسات الناجحة.

١٧- وقد تم الاعتراف بضرورة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه وبما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس برنامجاً هامشياً وإنما هو برنامج يتخلل الشواغل المرتبطة بالتعليم والتنمية المستدامة، توجد إمكانيات هائلة لحشد الموارد اللازمة لتمويل أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق الآليات القائمة المعنية بتمويل التعليم والتنمية المستدامة. وتُشجَّع الجهات المانحة على دراسة مدى التوافق بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والأنشطة التي تُعنى بها آليات التمويل القائمة. كما تُشجَّع الجهات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على استغلال الإمكانيات المتاحة بكاملها وبصورة منهجية. وعلاوة على ذلك، توجد إمكانية كبيرة لعقد شراكات جديدة، ومن بينها شراكات مع القطاع الخاص، من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي.

١٨- وسيُرصد تنفيذ برنامج العمل العالمي بصورة منتظمة. وستُنشأ آلية لتقديم التقارير تراعي ضرورة الاستناد إلى البيّنات في عملية الرصد وما تتضمنه من غايات ومقاييس معينة، كما تراعي ضرورة إعداد تقارير تركز على تقييم وقع الأنشطة، وضرورة تحديد طبيعة الأنشطة المختلفة المتوقَّع تنفيذها في إطار كل مجال من مجالات العمل، فضلاً عن اعتماد اللامركزية في تنفيذ برنامج العمل العالمي هذا الذي تُعنى به مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة. وسيتم التحفيز على إنشاء آليات تقييم على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي إذا ما اقتضى الأمر ذلك، وسيسعى إلى وضع المؤشرات. وقد تتضمن عملية إعداد التقارير المرتبطة ببرنامج العمل العالمي آليات رصد وتقييم بديلة.

١٩- ويتوقَّع إطلاق برنامج العمل العالمي في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيُعقد عام ٢٠١٤ (آيشي - ناغويا، اليابان). وسيُعدّ برنامج العمل العالمي في مرحلة أولية لمدة خمس سنوات، وستجري في ختامها مراجعة البرنامج بهدف تحديد إمكانية تمديده. وعندئذ، قد تتم مراجعة مجالات العمل ذات الأولوية، بناء على الاحتياجات المتغيّرة.

حظي برنامج العمل العالمي بتأييد القرار التالي الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين

القرار ٣٧م/١٢

متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٤ - برنامج العمل العالمي

إن المؤتمر العام،

إذ يحيط علماً بالقرارين ١٩٠م/ت و١٩٢م ت/٦،

ويحيط علماً أيضاً بالتأييد الشديد الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي إزاء برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة ومجالات العمل الخمسة ذات الأولوية التي يشملها،

وقد درس الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٤ (٣٧م/٥٧)،

١ - **يقر** برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٢ - **ويسلّم** بضرورة حشد الدعم السياسي القوي لإنجاح تنفيذ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ - **ويشجع** وزراء الدول الأعضاء ورؤساء وكالات الأمم المتحدة على المشاركة في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي سيقوم باستعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة- ودراسة سبل مواصلة تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٤ - **ويطلب** من المديرة العامة أن تحيل برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين (٢٠١٤) للنظر فيه واتخاذ التدابير الملائمة بشأنه؛

٥- **ويطلب أيضاً** من المديرة العامة أن تقوم بتعبئة جميع القطاعات البرنامجية والشبكات التابعة لليونسكو كي تعزز إسهاماتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وتشارك في التحضيرات الخاصة بتنفيذ مشروع برنامج العمل العالمي؛

٦ - **ويشدد** على ضرورة إرساء علاقات تعاون وشراكة مع سائر الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٧ - **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد برنامج العمل العالمي خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه إسهاماً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(اعتمد هذا القرار بناءً على تقرير لجنة التربية، في الجلسة العامة السادسة عشرة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).